

المشهد السياسي

قوة 8 آذار تمنع تأليف الحكومة!

فيما تصاعد المخاوف في لبنان من تدحرج الشارع باتجاه العنف، لا يزال ملف تأليف حكومة الرئيس حسان دياب عالقاً بفعل «تناؤش» مكونات فريق 8 آذار للمقاعد والحصص وحياكة الاحجام، إذ يبدو ان جو التوافق الذي ساد يوم أمس عاد وانجر في ساعات الليل بعد إنجاز اتفاق سرعان ما دخل حيزَ التعطيل نتيجة تراجع كل من تيار «المردة» و«الحزب القومي السوري الاجتماعي» عن «الترافهم»، إضافة إلى «نقّ» الوزير طلال أرسلان. وهوّلاء على ما يبدو، لا يزالون يتلهّون بالقشور، من دون الأخذ في الاعتبار كرة النار التي بدأت تكبر، وصارت عنقاً كبيراً على حزب الله الذي تؤكّد المعلومات انه مساءً جداً من إدارة حلفائه للملف الحكومي وإفراطهم في تضيق الوقت، غير مدركين الحاجة الماسّة إلى تحصين الساحة الداخلية، خاصة في ظل الضغوط والخطار التي يواجهها الحزب منذ اغتيال قائد قوة القدس الفريق قاسم سليماني.

فبعد ان اثمر اجتماع دياب يوم أمس -بطلب من رئيس مجلس النواب نبيه بري - مع رئيس تيار المردة سليمان فرنجية والمعاون السياسي لأمين العام لحزب الله حسين الخليل ووزير

تقرير

حكومة الـ20... التنازل الوحيد لـدياب

طرح في الساعات الابرع والعشرين المخترصة اقتراح من شأنه شق الطريق أمام تأليف الحكومة الجديدة، وتذليل العراقيل التي تعترضها. ذكر أن الرئيس المكلف حسان دياب أبدى مرونة حياله واستعداداً إيجابياً، في ضوء دعم

المال في حكومة تصريف الأعمال على حسن خليل، «تليدنيا» في الموقف، وأفضى إلى اقتاع دياب بتوسيع الحكومة من 18 إلى 20 وزيراً بما يحل عقدي التمثيل الكاثوليكي والدرزي، بإضافة مقعد لكل منهما وتالياً



«المردة، تطالب بحقيبة سيادية و«القومي» بصر على مقعد مسيحي،(مروان طحطب)

تمثيل لـ«المردة» بوزيرين وفتح الباب أمام معالجة مشكلة توزيع الحزب القومي السوري الاجتماعي، عاد «المردة» مطالباً بالحصول على حقيبة سيادية أو بمنصب نائب رئيس مجلس الوزراء، فيما أصر

مبدئياً كان «ثمة موافقة من قبل جميع الأطراف على هذه التركيبة»، غير أن فرنجية كان لا يزال يُطالب بحقيبة المئة أو العمل إلى جانب وزارة الأشغال (لمخا دويهي)، لكن مصادر مُطلعة قالت إنه «تمت الموافقة على «العمل» في حين سُمّطي وزارة شؤون التنمية الإدارية للوزير السابق دميانوس قطار»، حتى الحزب القومي لم يكن راضياً مئة في المئة عن المقعد الدرزي، وكان يُفضّل توزيع أمل حداد، لكن إصرار باسيل على عدم منحه مقعداً مسيحياً دفعه إلى السير في الطرح، فتكوّن إما وزارة المهجرين أو الشباب والرياضة من حصّة القومي. يبقى أن رئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان بقي يناور بعد انتهاء الاجتماع محاولاً العرقلة، فاتصل مساءً بالرئيس بري شاكياً توزيع الحقائق، ومطالباً بحقيبة الترشية، لكن الرئيس بري شدّد خلال الاتصال على أن «الحكومة يجب ان تولد في اسرع وقت، ولم يَعدْ هناك مجال لتضييع الوقت، وعلى الجميع ان يسهل لا ان يعرقل»، وعلمت «الأخبار» ان وزارتي الشؤون الاجتماعية والسياحة ستكونان من حصّة أرسلان. أما حصّة تكتل لبنان الغوي ورئيس الجمهورية فهي 6 وزراء هم«الخارجية (ناصف حتي)، الطاقة (ريمون عجر)، الدفاع (ميشال منسي)، العدل (ساري كلود نجم)، والبيئة والاقتصاد، إضافة إلى حقيبة حزب الطاشناق (فارتي اوهاننيان)، وفيما لم يسلم الثنائي حركة أمل وحزب الله أسماء وزيائهما، فإن

حصة حركة أمل ستألف من وزارات المالية والزراعة والثقافة، أما حزب الله فالصحة والصناعة. تسريع الاتفاق جاء نتيجة تصاعد العنف في الشارع الذي أطل براسه في الأيام الأخيرة، نظراً إلى ما يؤشر إليه من خطر الزلزال المملا إلى الهاوية. وقد دفع هذا الأمر بالثنائي حزب الله وحركة أمل إلى تكثيف اتصالاتهما وجهودهما مع الحلفاء،

«القومي» على مقعد مسيحي لا درزي، ما فرمل ولادة الحكومة التي كان من المفترض ان تعلن اليوم. وكانت المعلومات والمعطيات على ساعدتي المماضية قد تقاطعت، قبل عودة العراقيل، عند «زيادة وزيرين

تفادياً لتحميل مكونات فريق 8 آذار مسؤولية أي تفجير، لكنهما فشلا. وقد عبّر بعض الشخصيات السياسية عن مخاوفه من «الاختار الذي ستتعرض له الحكومة في الشارع فور الإعلان عنها». وقالت إن «الحكومة ستكون أمام امتحان عبور الشارع الذي صعّد تحركاته ووشع بيكار طلباته، وصولاً إلى انتخابات رئاسية ونيابية مبكرة»، كذلك أمام «المجتمع الدولي» الذي بعث أكثر من رسالة سلبية في الأيام

مصادر التيار الوطني الحر تستغرب عودة عقدة المردة «للسباب تجهلها»

الاخيرة. في هذا الإطار، قال بري أمام زواره أمس، إن هذه «الحكومة هي حكومة إنقاذية ومهمتها الأولى والأساسية هي حل الأزمة المالية - الاقتصادية - الاجتماعية، ويجب الحكم عليها بالنظر إلى عملها». أما التيار الوطني الحر فقد استغربت مصادره ان «تعود عقدة المردة لتبرز مجدداً، لأسباب تجهلها، بعدما كانت قد حُلّت وجرى الاتفاق على تأليف الحكومة، وبعدها حُلّت العقدة الدرزية أيضاً، علماً بأن ما طالب به الثنائي طلال أرسلان هو حق لطائفته، إذ من الطبيعي ان يتمثّل الدرور بمقعدين في مجلس الوزراء». وبنءاً عليه، يبقى الحكم للشارح الذي أعطى إشارة أولى أمام مجلس النواب في رفضه هذه الحكومة قبل

ولادتها، فيما تتوجه الأنظار إلى ساحة النجمة التي ستشهد في 22 و23، أي الأربעה والخميس المقبلين، جلسة لإقرار موازنة 2020، إذ بدأ الحديث عن تعذّر انعقادها بسبب الاحتجاجات التي قد تحول دون وصول النواب إلى البرلمان. هذه الاحتجاجات وما نتج عنها من مواجهات نهاية الأسبوع الماضي أدت إلى انعقاد اجتماع أمس في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ضمّ وزيرَي الداخلية والدفاع وقادة الأجهزة الأمنية، فيما غاب عنه رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري. وقد دعا عون إلى «التمييز بين المتظاهرين السلميين، والذين يقومون بأعمال شغب واعداءات»، قبل أن يستمع الحاضرون إلى تقارير قدّمها رؤساء الأجهزة عن «الإجراءات التي اعتمدت لمواجهة العناصر التي تندسّ في صفوف المتظاهرين للقيام بأعمال تخريبية، والتي اوضح أنها تعمل ضمن مجموعات منظمة».

وعلى الحريري على الاجتماع مغزداً «أن الاستمرار في دومة الأمن بمواجهة الناس تعني المواجهة في الأزمة وإصراراً على إنكار الواقع السياسي المستجّد»، مُعلناً أن «المطلب هو حكومة جديدة على وجه السرعة تحقق بالحد الأدنى ثغرة في الجدار المسدود وتوقف مسلسل الإتهيار والتداعيات الاقتصادية السريعة التي يتفاقم يوماً بعد يوم. واستمرار تصريف الأعمال ليس الحلّ، فليتوقف هدر الوقت ولكن حكومة تتحلّل المسؤولية»، وكان الحريري قد التقى ليل أمس رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط الذي زاره في «وادي أبو جميل»، وقال بعد اللقاء إنه «يستحسن التفكير بهدم» وكلمتي للحرار أن العنف لا يخدم، وتمتمى «التوفيق إذا تم تشكيل الحكومة»، قائلاً «نحن نؤيد كل فكرة تنموية إصلاحية».

(الأخبار)

الثلاثاء 21 كانون الثاني 2020 العدد 3960 الإخبار لبنان

سائروس

عيوننا التي أطفئت

حسّ عليف

تقول الرواية الأمنية إن المتظاهرين يومي السبت والأحد، في وسط بيروت، «بادروا» للمرة الأولى، إلى استخدام قنابل مسيلة للدموغ، و«حزاقات»، وآلات حادة، ضد القوى المكلفة بـ«حماية» ساحة النجمة. وهذه القنابل، لم يكن مصدرها قاذفات «مكافحة الشغب»، بل المتظاهرون الذين باغتاو قوى الأمن من ساحة رياض الصلح. تضيف الرواية أن هؤلاء المتظاهرين «مندسّون»، بين «المتظاهرين السلميين»، وأن قوة مكافحة الشغب في محيط ساحة النجمة استخدمت المياه لتفريقهم لثلاث ساعات، أي إنها «صبرت عليهم»، قبل أن تبدأ بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموغ. وهنا، «فاجأوها» بأنهم وضعوا على وجوههم أقنعة تقيهم الغاز المسيل للدموغ. ولما وقع في صغوف «رجال الأمن» عدد كبير من الجرحى، من جزاء، الرمي بالحجارة والآلات الحادة، «اضطرت» قوة مكافحة الشغب إلى إطلاق الرصاص المطاطي ضد عدد محدد من «المندسين». رواية يُراد منها القول إن قوى الأمن كانت في حالة دفاع عن النفس، وعن استقرار البلاد.

رواية «المندسين» أطلقها رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري السبت الفائت، ليتبناها أمس الاجتماع الأمني الذي عُقد في قصر بعيدا، رغم غياب الحريري عنه. فيه تحدّث أمينيون عن أحزاب تتولى تنظيم التظاهر، وعن أحزاب ستهاجم مجلس النواب، وعن أحزاب تفتح مراكزها كعرف عمليات لقيادة التظاهرات. لكن، لم يأت أحد من الحاضرين على ذكر الشبان الذين فقدوا عيونهم، وتُبرّت أصابع بعضهم، برصاص مطاطي أطلقه ضباط يعملون في قوة مكافحة الشغب، بأمر مباشر من المدير العام لقوى الأمن الداخلي عماد عثمان. وعثمان هذا هو الذي يقود «مكافحة الشغب»، بصورة شخصية ومباشرة، من داخل غرفة عمليات شرطة بيروت في شتكة الحلو. وعندما لا يحضر شخصياً، يبقى على اتصال بغرفة العمليات. بناءً على أوامره، تُطلق القنابل المسيلةً للدموغ. وبناءً على أوامره، يُحدّد عدد القنابل، وإذا رُميت قنبلة واحدة زيادة على العدد الذي حدّده عثمان، يُسأل الضابط الذي تجاوز الأوامر. وبناءً على أوامره، «الضرب مسموح». وبناءً على أوامره، أول من أمس، استُخدم الرصاص المطاطي، وكانت الأوامر تقضي بأن الضباط، لا يرتبأ، يُطلقون النار. هؤلاء الضباط، في غالبيتهم، يعملون في «مكافحة الشغب» كنتيجة لعقوبة مسلكية، أو لانهم «بلا واسطة»، وغالبيتهم أيضاً لا تتمرن على الرماية. هم يطلقون النار كأي هاو. هؤلاء هم الذين أمرهم عثمان، الذي وصف نفسه بـ«القائد الذهبي»، بإطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين الذين وصفتهم «الدولة» بـ«المندسين». الأمر ليس بحاجة إلى كثير تحميم. ثمة رجل يتحمّل مسؤولية إطفاء عيوننا واقتلاع بعضها أول من أمس، وسحل أجسادنا قبل أيام، وهو يبرر ذلك بأن «العسكر» يغضبون عندما يشتمهم المتظاهرون أو يرمونهم بالمفرقات. ثمة ضابط فاشل، لا يجيد اتخاذ القرارات، ووزيرة فاشلة عاجزة عن فرض سلطتها عليه. وثمة سلطة تمنحه الغطاء، وتسرح له بتكرار ما فعله، لأنه يحمي البلاد و«حلم رفيق الحريري» من «المندسين»، بعدما سمحت لنفسها بتحديد المواطن الصالح الذي يتظاهر بسلمية، والندس السيّئ الذي يريد تخريب العاصمة. على عثمان، ومن يغيثه، أن يدفعوا الثمن. وأول الثمن إقالته، بتهمة الفشل، ومحامكته، كما وزيرة الداخلية، بتهمة محاولة قتل المتظاهرين والتسبّب في بتر أعضائهم واقتلاع عيونهم.

ارتضينا العيش في مكان لا دولة فيه لتحمينا. لكن ما لا نرضيه، فوق الذل، أن تُقتل عيون أبائنا لأنهم استُغضبوا فغضبوا.

بعضنا

بعضنا



(هيلم الموسوي)

ربما ندموا على هذا الخيار. ترددت قبلاً أقاويل ان رئيس الجمهورية لم يعد راضيا عن الرئيس المكلف. قيل ايضا ان في الامكان تجريد من التكليف ما دام لم يصدر مرسوم بتسميته رئيسا لمجلس الوزراء. ذهب غلاة هذا الرأي القصير النظر إلى الاعتقاد بأن في وسع رئيس الجمهورية سحب بيان التكليف، مع ان مرجعية التكليف تعود إلى مجلس النواب وليس إلى الرئيس الذي لا يعود كونه، والحال هذه، صندوقة يريد تبليغ بما قرره الغاللية النيابية. أخفقت جهود التضييق على الرئيس المكلف، إلى ان سلّم بعض التادمنين بأن المواجهة المطلوبة معه مباشرة فحسس عبر فرض شروط جديدة، وهي الملعب الذي جعلو للرئيس المكلف - كما لذي رئيس مكلف سبق - ان يلهو فيه ما دام الآخرون يتقنوا تعذر ارغامه على الاعتذار.

وراء ظهره اي فكرة تقول باحتمال اعتذاره، وهو وصل - او يكاد - إلى الشوط الاخير في التاليف، معولا على قاعدتين: اولاهما عدم تحليه على التكليف - أي تكن رئاسة اللجان عليه، وسيتمسك به مهما طال الوقت ما دام لا لية دستورية معمول بها تجرده منه، ناهيك بالصدى الذهبي لفرض الاعتذار، ثانيتهما ان أحداً لم يعد يريد الرئيس سعد الحريري في رئاسة الحكومة ولا يشجع عليه. سلّح دياب نفسه ايضا بموقف تيقن منه العنجيون بمشاورات التاليف، وقد يكون البعض تحسس له فيه، وهو أنه لن يضعف ويسقط أبداً يكن تحريض الحريري الشارع السني عليه لإرغامه على التنحي. لكنه عنى معه امراً قاطعا لا بديل منه. نقطة الضعف هذه في فريق 8 آذار، مكثت دياب من استكمال لعبة الاصرار على التاليف إلى النهاية، وهو ما ادركه الافرقاء الذين سقوه. وضع الرجل

الاقتصاد لايمن حداد، ما بغضي إلى اخراج النقيبة بعد حداد من التشكيلة الحكومية بعدما اصّر الرئيس المكلف على توزيعها، وان يعهد بها - بلا حقيبة - في تولي رئاسة اللجان الوزارية على غرار الدور الذي اضطلع به نائب رئيس الحكومة سابقاً عصام فارس في حكومتي 2000 و2003 مع الرئيس رفيق الحريري.

في فحوى موقف حزب الله المحاولة بين دمه دياب متمسكا بتروسه الحكومة. وبين عدم اغضاب رئيس الجمهورية وارغامه على ما لا يرضى به. 4. تسمية وزير ينتمي إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي في المقعد الدرزي الإضافي في حكومة الـ20. بذلك يسترضي الحزب بتعويض تاريخياً أنه حزب رئيس الجمهورية. يتمسك رئيس الجمهورية بنياية رئاسة الحكومة وزير الدفاع في الاصل على الرئيس المكلف وزمئله

^[1] ارتضينا العيش في مكان لا دولة فيه لتحمينا

^[2] ارتضينا العيش في مكان لا نرضيه، فوق الذل، أن تُقتل عيون أبائنا لأنهم استُغضبوا فغضبوا